تحديات الإدارة المحلية في الجزائر وآفاق الاصلاح في ضوء التجارب الدولية

The challenges of local administration in Algeria and the prospects for reform in the light of international experiences

عمر يحياوي[1*]

Amar Yahiaoui[1]

[1] جامعة محمد بوضياف –المسيلة (الجزائر)، amar.yahiaoui@univ-msila.dz

تاريخ الاستلام: 15-10-2022 تاريخ القبول: 20-02-2023 تاريخ النشر: 31-03-2023

ملخص:

تحظى الإدارة المحلية باهتمام الدول النامية بوصفها من مظاهر الدول الحديثة ولما لها من دور فعال في التنمية الشاملة، وفي ظل إعادة صياغة دور الدولة والتحول إلى اقتصاد السوق والمشاكل التي تواجهها كان من الضروري تبني مقاربات الإصلاح بهدف تهيئة الادارة المحلية لمسايرة التغيرات السريعة في الاحتياجات،

تحاول هذه الدراسة تشخيص المعوقات التي تواجه اداء الادارة المحلية مع تقديم اطار مقترح لإصلاحها على ضوء بعض التجارب الدولية.

تبين لنا من الدراسة انه لا يمكن لأجهزة الإدارة المحلية ان تؤدي دورها كاملا وهي فاقدة لاستقلاليتها عن السلطات المركزية ومقيدة بتشريعات وأنظمة معيقة لحريتها،

كلمات مفتاحية: الادارة المحلية، اللامركزية، التنمية المحلية ،الجزائر.

تصنيفات JEL : A12، R11، R12.

Abstract:

The local administration receives the attention of developing countries as one of the manifestations of modern countries and because of their effective role in comprehensive development, and in light of the reformulation of the role of the state and the transition to a market economy and the problems it faces, it was necessary to adopt reform approaches in order to prepare the local administration to keep pace with the rapid changes in needs. This paper attempts to diagnose the obstacles facing the performance of the local administration, while presenting a proposed framework for reforming them in the light of some international experiences. It became clear to us from the study that the local administration bodies cannot play their full role, and they lack their independence from the central authorities and are restricted by legislation and regulations that hinder their freedom.

Keywords:. ***local*** *administration, decentralization, local development, Algeria*

Jel Classification Codes: *A12, R11, R12.*

[*] **المؤلف المرسل**

1. مقدمة:

تحتل الإدارة المحلية الصدارة في اهتمامات الدول والحكومات الساعية لتقديم أفضل الخدمات لشعوبهم، كونها تقوم بدور فعال في التنمية الشاملة، وقد وضعت بهدف إدارة شؤون الدولة والمجتمع،

ان قيام التنظيم الإداري على أساس الأسلوب المركزي وحده أمر لم يعد يتناسب مع المتغيرات السريعة المتلاحقة في البيئة السياسية والإدارية والاقتصادية بالتالي فإن حتمية إصلاح وتطوير الإدارة المحلية اصبح من أولويات الدولة والمجتمع.

لذا نجد ان مجمل الدول اعطت الاهمية اللازمة لتطوير الادارة المحلية و تشكيلها وفق ما تتطلبه المصالح العامة للمواطنين .

وفي الجزائر اخذ موضوع اصلاح الادارة المحلية حيزه اللازم من المناقشات و القوانين منذ الاستقلال كونها حلقة الربط بين السلطة العليا للبلاد والشعب وتعمل في اطار نظام اداري محلي يرتكز على قواعد اللامركزية الادارية والتي اصبحت اسلوبا ناجعا في تسيير الادارة المحلية وهذا بهدف لتمكين المواطن من تحقيق مآربه وغاياته بمعاملة راقية، وبأسرع وقت ممكن، وهو ما تم ترجمته في العديد من الشعارات كعصرنة الإدارة وتقريب الإدارة من المواطن، في الجزائر غير ان الادارة المحلية في الجزائر مازالت تعاني من تحديات وأزمات ومشاكل أفقدتها التأييد الشعبي نتيجة انتشار ظاهرة تدهور المرافق العامة والخدمات البلدية.

1.1. الإشكالية:

ومن هذا المنطلق يمكن طرح الاشكالية التالية:

ماهي السبل الفعالة لتطوير أداء الإدارة المحلية في ضوء التجارب الدولية؟

وتتفرع عن هذه الاشكالية التساؤلات التالية:

- ما هي التحديات التي تعيق مسار تطوير الادارة المحلية بالجزائر؟
- هل يمكن اصلاح الادارة المحلية من خلال التجارب الدولية المختلفة؟

2.1. الفرضيات:

- يعتبر تضارب وغموض القوانين والتشريعات المرتبطة بالعلاقة بين المركز والهيئات المحلية كالولاية والبلدية من اهم التحديات المعيقة في مسار ترقية الادارة المحلية.
- يمكن تقديم اطار مقترح لترقية الادارة المحلية من خلال المزج بين التجربتين الاوروربية والعربية.

3.1. أهداف البحث:

تتمثل في:

التنبيه إلى ضرورة عمل الإدارة المحلية مع التغيرات والتطورات الحاصلة في مختلف المجالات وعلى جميع الأصعدة، بهدف تحسين الخدمة العمومية المحلية.

4.1. منهجية البحث:

سنعتمد بصفة أساسية في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي من خلال جمع الأفكار وتحليلها وشرحها للوصول إلى نتائج

2. الاطار المفاهيمي للإدارة المحلية:

تحتل الادارة المحلية باعتبارها اسلوبا من اساليب التنظيم الاداري مكانا هاما في انظمة الحكم الداخلية في مختلف دول العالم لما لها من آثار ايجابية في كافة المجالات السياسية والادارية والاقتصادية والاجتماعية.

1.2. مفهوم الادارة المحلية:

إن التعاريف الواردة حول الجماعات المحلية متعددة مع اختلاف تسمياتها في بعض الأحيان فهناك من يسميها بالحكم المحلي وهذا ما نجده في الأنظمة الأنجلو سكسونية وما يدور في فلكها وهناك من يطلق عليها تسمية الإدارة المحلية وهو ما يطبع النظام الفرنسي والدول التي كانت مستعمرة لها.

تعرف بأنها "هي توزيع للوظيفة الادارية فيما بين الحكومة المركزية وبين هيئات محلية منتخبة تعمل تحت رقابة الحكومة المركزية واشرافها" (عودة، 2010،ص18).

وتعرف ايضا بأنها "وحدات جغرافية مقسمة من اقليم الدولة وهي عبارة عن هيئات مستقلة في الولايات والمدن والقرى وتتولى شؤون هذه الوحدات بالطرق المناسبة لها كما انها تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي (الشيخلي،،2001،ص20).

تعرف كذلك بأنها نقل او تحويل سلطة اصدار قرارات ادارية الى مجالس منتخبة بحرية من المعنيين، أي انها تتمثل في نقل سلطة اتخاذ بعض القرارات الادارية من السلطات المركزية فلا تظل هذه السلطات مختصة بإدارة الشؤون المحلية كالسابق وبالتالي تصبح من اختصاص شخص معنوي جديد يأتي عن طريق الانتخاب من ذوي العلاقة.(شطناوي،2002،ص97) .

من التعريف السابقة تتحدد خصائص نظام الادارة المحلية كما يلي:

- ✓ وجود منطقة أو أقسام جغرافية محددة طبيعياً أو اصطناعياً،
- ✓ لكي تتمكن الادارة المحلية من ممارسة نشاطها المحلي لا بد من منحها الشخصية الاعتبارية أو القانونية أو المعنوية،
- ✓ مشاركة السكان بإدارة شؤونهم بأنفسهم، وهذا صعب في الوقت الحاضر وذلك للزيادة الهائلة في عدد السكان في هذه المناطق والأقسام ولهذا وجدت الهيئات المنتخبة التي تمثل هؤلاء السكان وتسمى هذه الهيئة بالمجلس المحلي أو المجلس البلدي، وهناك اختلاف بين أنظمة العالم فيما يتعلق بنسبة هذا التمثيل ومداه،
- ✓ الادارة المحلية أو الحكم المحلي لا تعمل بمعزل عن الحكومة المركزية فالأولى يسمى ممثليها بالحكام الثانويين في حين الثانية يسمى ممثليها بالحكام الأصليين وبالنظر لكون هؤلاء جميعا

يعملون في دولة واحدة فلا بد من أن يتبع الحكام الثانويين الحكام الاصليون وعليه فإن الرقابة والتعاون بين النوعين من الحكام ضروري ولازم ولا بد منه، بحيث تكون الكلمة الأخيرة للحكومة المركزية وحكامها.

2.2. مقومات الادارة المحلية، وتتمثل فيما يلي:

1.2.2.وجود وحدات ادارية مستقلة:

ان نظام الادارة المحلية يتركز بالدرجة الأولى على وجود وحدات ادارية تتمتع بالشخصية المعنوية ضمن نطاق جغرافي معين من اقاليم الدولة

حيث تكون هذه الوحدات مستقلة عن اشخاص منشئيها وممثليها وان ابرازها بهذا الشكل القانوني الموحد هو بمثابة حل للإشكالات الناجمة عن قيامها بنشاطاتها واعتبرت تلك النشاطات وكأنها صادرة عن هذا الذي اعتبر اهلا للالتزام وله القدرة على مباشرة التصرفات القانونية بما تمنحه من حقوق وما تفرضه من التزامات كما يتبع هذا الأمر ذمة مالية مستقلة للأشخاص المعنوية (كالمحافظات والبلديات) بما يسمح لها للقيام باختصاصاتها.

وتنظيم الوحدات المحلية في الدولة يقوم عن طريق تقسيم اقاليمها الى تقسيمات فرعية مختلفة حيث يخضع هذا التقسيم لاعتبارات متعددة كالتضاريس الجغرافية، الموارد المالية، الاقتصاد ومساحة الوحدة، عدد السكان، الاعتبارات الاجتماعية والدينية والقومية.(الشيخلي،2001،ص44).

2.2.2. قيام مجالس محلية منتخبة لإدارة المصالح المحلية:

بمعنى تمتع المجلس المحلي بالحرية في ممارسة اختصاصاته وانشاء وادارة المرافق المحلية التي يمثلها وذلك بمنح المجالس المحلية الشخصية الاعتبارية التي تستقل من خلالها عن الحكومة المركزية ماليا واداريا كما يجب على المواطنين من انتخاب المجالس المحلية التي تمثلهم في صنع القرار المحلي، لأن الأعضاء المعينين التابعين للسلطة المركزية لا يمكنهم المساهمة في ترسيخ الممارسة الديمقراطية في الوحدات المحلية نظرا لعدم انتمائهم للوحدات المحلية (بعلي،2002،ص15).

كما ان نظام الادارة المحلية لا يسعى فقط الى تحقيق اهداف ادارية وتقديم الخدمات للمواطنين بصورة جيدة فحسب ولكنه يهدف في نفس الوقت الى تحقيق اهداف سياسية تتمثل في ترسيخ النهج الديمقراطي والسماح بانتخاب ممثليهم على المستوى المحلي،(الخلايلة،2009،ص 51).

كما ان منطق ومفهوم الديمقراطية المحلية يقتضي ان يتولى ادارة الشؤون المحلية هيئات محلية خاصة على علاقة بسكان الوحدة المحلية حيث ان تولي موظفي السلطات المركزية في الأقاليم ادارة هذه الشؤون المحلية يخل بمنطق وفكر وفلسفة الادارة المحلية ويخرجها من مضمونها ومحتواها.(شطناوي،2002 ، ص102).

3.2.2. خضوع المجالس المحلية لرقابة الحكومة المركزية:

حيث ان الاستقلالية التي تتمتع بها الهيئات المحلية ليست مطلقة بل يبقى للسلطة المركزية حق الرقابة والاشراف ضمانا لوحدة السياسة العامة للدولة ولتقديم الهيئات المحلية للخدمات بكفاءة وفعالية في اطار الوصاية الادارية،وعادة ما تأخذ هذه الرقابة شكل المساندة والمشاركة وتقديم النصح والارشاد وهو ما يطلق عليه الفقه الاداري "الوصاية الادارية. (الخلايلة،2009،ص 53) .

وتختلف الوصاية الادارية عن السلطة الرئاسية التي تميز المركزية الادارية في كون الوصاية الادارية تستهدف التأكد من مشروعية قرارات وتصرفات الهيئات المحلية بقبولها او رفضها بصورة كاملة دون الزامها بتنفيذ اوامر معينة. (خروفي، 2012،ص29).

3.2. أسباب الاعتماد على نظام الادارة المحلية:

تعتبر الاسباب الداعية لاعتماد نظام الادارة المحلية موحدة تقريبا في كل الدول يمكن حصرها في ما يلي:

- تزايد مهام الدولة: كانت مهام الدولة فيما سبق تتمثل في الأمن والعدالة والدفاع فتطورت فيما بعد الى دولة متدخلة تعتني بالمسائل الاجتماعية والاقتصادية والثقافية وغيرها، هذا التنوع في النشاط والتعدد في المهام فرض انشاء هياكل لمساعدة الدولة(عولمي،2006،ص258) في الدور المنوط بها والمتمثلة في الادارة المحلية، فقد اصبح العمل بالمركزية الادارية لا يجدي نفعا مع تطور عدد البلديات وتزايد المشاريع التنموية والمنشآت القاعدية.
- التفاوت فيما بين أجزاء اقليم الدولة: تختلف الأقاليم من الناحية الجغرافية فهناك المناطق الساحلية والمناطق القريبة من العاصمة والمناطق البعيدة عنها كما تختلف من حيث تعداد السكان، حيث الى جانب وجود المدن المكتظة بالسكان مدن قليلة السكان، مناطق تزخر بالإمكانات السياحية ومناطق لا تتوفر على هذا العامل....، هذا الاختلاف بين منطقة واخرى من مناطق الدولة الواحدة في العامل الجغرافي والسكاني الى جانب العامل المالي، يفرض بالضرورة الاستعانة بإدارة محلية لتسيير شؤون الاقليم ذلك انه لا يمكن تصور تسيير كل المناطق على اختلاف عواملها وامكانياتها وموقعها بجهاز مركزي واحد مقره العاصمة وكلما كان مقر المسير قريبا من مشاكل الاقليم ومواكب لتطورات التنمية الاقليمية كلما كان التسيير احسن،
- تجسيد الديمقراطية على المستوى المحلي: تعبر الادارة المحلية عن التسيير الذاتي وهو وسيلة فعالة لاشتراك المنتخبين من الشعب في ممارسة السلطة وهي علامة من علامات الديمقراطية في نظام الحكم، كلما استعانت السلطة المركزية بالإدارة المحلية ومجالسها المنتخبة كلما كان ذلك مؤشرا على الديمقراطية (عوابدي،2002،ص323) ومنه فالإدارة المحلية لا تخلو من الأهمية كونها اكثر النظم الادارية فعالة وديناميكية لأنها أقرب الى المجتمع المحلي، ولا يكتمل عمل نظام الادارة المحلية

الا اذا توفرت على اساليب تسيير وقواعد تحكم عملها ويعد اسلوب اللامركزية الادارية احسن الاساليب في تسيير نظام الادارة المحلية (عولمي، 2006،ص259)

3. تجارب دولية في الإدارة المحلية:

تشهد نظم الإدارة المحلية في العالم من مرحلة إلى أخرى تحولات جذرية في فلسفة المشرع باتجاه دعم وتطوير هذه النظم، ليكون من حيث المبدأ أكثر ديموقراطية ولترسيخ دورها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة وسنتناول فيما يلي تجربتي فرنسا وسويسرا والسعودية

1.3. التجربة الفرنسية:

تعتبر الإدارة الإقليمية الفرنسية وريثة تجربة طويلة للتقاليد الإدارية القائمة على المركزية الإدارية وهي من الدول القلائل في الاتحاد الاوروبي التي تعتمد في تنظيم إدارتها الإقليمية على أربع مستويات إدارية: الدولة، الجهة، المحافظة و البلدية،

- الأقاليم(الجهات): تتكون فرنسا من 26 جهة ، من بينها 22 إقليم تقع داخل الحد ود الأصلية لفرنسا و04 جهات في أقاليم ما وراء البحار كما تتكون الاقاليم من مجلس جهوي يمثل الهيئة التداولية بها وينتخب المستشارون الجهويون لمدة 6 سنوات وتساعدهم في أداء مهامهم اللجنة الجهوية الاقتصادية والاجتماعية التي لها صلاحيات التدخل وبكل حرية في أي مسألة تخص الإقليم أو بمبادرة من رئيس المجلس الجهوي حول كل مشروع ذو طابع اقتصادي، اجتماعي أو ثقافي.
- المحافظات: تعتبر المحافظات حلقة الوصل بين الاقليم والبلدية وتتميز بتنظيم اداري يكاد يكون موحد وتتكون فرنسا من 100 محافظة تقع أربعة منها في إقليم ما وراء البحار مع نظام مختلف نوعا ما، وتلعب دورا أساسيا في التنظيم الإداري والجغرافي للإقليم أما بالنسبة لصلاحياتها فتتعلق أساسا بالنشاط الصحي والاجتماعي، التجهيز، الطرق على مستوى المحافظات، نفقات الاستثمار والتسيير.
- البلديات: يقارب عددها 37000 بلدية وهو عدد كبير بمقارنته مع الدول الاوروبية لأن البلدية في فرنسا تعني كل الاقاليم البلدية مهما كان عدد السكان القاطنين بها(80% من البلديات الفرنسية تتكون من 1000 نسمة) الامر الذي دفع بالسلطات العمومية باللجوء إلى فكرة التجمعات البلدية خاصة تحت مسمى الوحدات العمرانية أو النقابات ما بين البلديات و تمتاز البلدية في فرنسا بثلاث خصائص رئيسية تتمثل في قدم نشأتها إذ يرجع تاريخ أغلبيتها إلى القرون الوسطى والمرحلة الرومانية للبعض منها إضافة إلى تنوعها ، حيث تحصي فرنسا عدد هائل من البلديات، إذ تتنوع بين البلديات التي يقل عدد سكانها عن2000 نسمة إلى أكثر من ذلك كما تمتاز بحدة النظام البلدي والقانون المطبق عليها باستثناء محافظة باريس، ليون ومارسيليا.

ان نظام الإدارة المحلية في فرنسا يتسم بالمركزية الشديدة لأنه لو أتيحت الفرصة لكل إقليم بالاستقلال في إدارة شئونه لانقسمت الدولة إلى عدة دويلات فالمركزية الشديدة هي السبيل الوحيد للحفاظ على الوحدة الوطنية. وقد مرت الإدارة المحلية في فرنسا بعدة مراحل إلا أن السمة السائدة هي المركزية

الشديدة التي تتجلى في الرقابة الشديدة عل المجالس المحلية وحق الدولة وممثليها في عزل أعضاء المجالس المحلية المنتخبين وكذلك حق الدولة في حل جميع المجالس المحلية . كما يتميز نظام الإدارة المحلية الفرنسي بخصوصية شديدة تميزه عن باقي الانظمة نظرا للمراحل التي مر بها والتي اتسمت في الغالب بالمركزية الشديدة حرصا على تجنب الفساد الإداري بالإضافة إلى الحفاظ على الوحدة الوطنية للبلاد مما جعل النظام الفرنسي مثالا للمركزية في العالم أجمع.

2.3.تجربة السعودية:

تعتبر التجربة السعودية في الإدارة المحلية من أفضل التجارب العربية المحلية من حيث تسخير الدولة لكل جهودها لخدمة المواطن السعودي ورصدها الميزانيات الضخمة لتعليمه ورعايته وتأهيله ليأخذ مكانه الطبيعي في سوق العمل، ومنح صلاحيات واسعة للمناطق فى إدارة شئونها الخاصة فى مجال الخدمات العامة للمواطن السعودي وذلك بتفويض أمراء المناطق الصلاحيات الواسعة للبت فى الشؤون المحلية وهو ما يعتبر بمثابة تحول في البناء الإداري السعودي نحو اللامركزية الإدارية بفعالية ومرونة.(مهنا2004، ص8)

1.2.3. الأداء المؤسسي وتطوير معايير الأداء في أجهزة الإدارة المحلية:

كان إصدار نظام المقاطعات نقطة تحول البناء الإداري نحو اللامركزية نظرا لتشابك المسئوليات بين الإمارات وفروعها الإقليمية بسبب اتساع السياسات وبرامج الحكومة المركزية، ويهدف نظام المقاطعة الى ضم المسئوليات فى المقاطعات بحيث يكون لكل مقاطعة مجلس يرأسه أمير المقاطعة من أجل شئون المقاطعة ولكن دون أن يكون هناك انفصال إداري عن الجهاز المركزي لأي وزارة في الدولة.

2.2.3. الهيكل التنظيمي:

يضم البناء الهيكلي التنظيمي للإدارة المحلية أربعة عشر منطقة إدارية(إمارة رئيسية) تتبعها إمارات فرعية صغيرة في المدن والمناطق يبلغ عددها(306) إمارة وهي كما يلي:

- الإمارات الرئيسية: يرأس كل منطقة منها أمير بمرتبة وزير وهي إمارة الرياض، مكة المكرمة، المنطقة الشرقية، المدينة المنورة، حائل، الحدود الشمالية، القصيم، وعسير،
- الإمارات الفرعية(المراكز): والمهمة الرئيسية للمركز تتمثل في حفظ الأمان والإشراف على الدوائر الواقعة في محيطها. ويقوم المركز بمراجعة أمير المنطقة في الشئون الإدارية والأمنية باعتباره الرئيس المباشر للمراكز في نطاق منطقته (مهنا، 2004، ص16)
- المدن والبلديات الكبرى: ولها صلاحيات واسعة فيما يتعلق بتخطيط المدينة وتجهيز المخططات الرئيسية وإصدار تصاريح البناء والالتزام بشروط المشاريع كما تشترك مع البلديات الأخرى فى تطبيق كافة التصريحات والقوانين الخاصة بالأراضي والعقارات والمشاريع والنظافة والحدائق وتستعين بالبلديات الكبرى نظرا لسعة رقعة الإشراف بعدد من البلديات الفرعية التي ترتبط بها مباشرة،

- ❖ بلديات المنطقة: هي كيان إداري محلى يضم عددا من البلديات(الفروع) المتجاورة وتنشأ في منطقة توجد بها مجموعة من المدن التي تشكل وحدة متجانسة ديموغرافيا واجتماعيا وعمرانيا واقتصاديا، ويحتم التطور العمراني والتوسع الأفقي في مخططات البلديات تقارب دمجها،
- ❖ البلديات الصغيرة: حيث يتم إنشاء البلديات وتسمياتها وتحديد وتعديل درجاتها وإلغاؤها بقرار من وزير الشئون البلدية والقروية، بناء على اقتراح مركز المقاطعة على أن يرعى في ذلك الظروف السكانية والاجتماعية والعمرانية والاقتصادية،
- ❖ المجمعات القروية: حيث تقدم الخدمات المحلية لمجموعات الفئات المحيطة بها من خلال الوحدات المحلية ولتيسير العلاقة بين المركز والمحليات السعودية على مستوى البلديات والقرى هناك المديريات العامة للشئون البلدية والقروية والتي تمارس جميع نشاطات الوزارة على مستوى المناطق. والهدف من إنشائها حل مشاكلها بما يحقق المركزية كي تكون مرنة وأيضا لتحقيق مزيد من التنسيق في أداء الخدمات،

3.2.3. تنظيم الوحدات المحلية:

شهد التنظيم المحلي في السعودية في السنوات الأخيرة تحديثا إداريا ملحوظا في سياق اعتبارين أساسين: طبيعة الرقابة المركزية ونفوذ سلطات الجهات التي تمارسها، فالرقابة المركزية تشمل الرقابة على الهيئات المحلية نفسها والرقابة أيضا على أعمالها وبما يتضمنه ذلك من إمكانية حل المراكز المحلية وإقالة كامل أعضائها أو إعفاء أو فصل أي عضو قبل انتهاء مدة عضويته.

4.2.3. تعدد أجهزة الرقابة المركزية على المحليات:

تقوم أكثر من جهة تمارس الرقابة المركزية على الرقابة المحلية ولعل أهمها: رقابة مجلس الوزراء و رقابة وزارة الداخلية، ورقابة وزارة الشئون البلدية والقروية، رقابة الوزارات على وحداتها المحلية(مهنا، 2004، ص19).

3.3. تجربة الادارة المحلية في سويسرا:

تعتبر تجربة الحكم المحلي السويسرية من أبرز تعبيرات ممارسة الديمقراطية وذلك من خلال نظام الادارة المحلية المعمول به هناك وسنفصلها فيما يلي:

1.3.3. نظام الحكم المحلي في سويسرا:

يقوم النظام السياسي السويسري على نموذج الفدرالية الثلاثية، والتي تؤلف من الدولة الوطنية (الاتحاد الفدرالي)، وتتكون الدولة من 26 ولاية (كانتونات)، وحوالي 2900 محلية (البلديات). البلديات السويسرية هي مؤسسات عامة مستقلة، ولديها دستورها المستقل، وقانون بلديات أيضا. ويكفل استقلالية هذه البلديات تقاليد قانونية لدستور فيدرالي غير مكتوب. وتعتمد درجة استقلالية كل بلدية على التشريعات (على مستوى الولايات/الكانتونات) الخاصة بها وبالتالي فإن الدقة في تناول تجربة الحكم المحلي في

سويسرا، تقوم على اعتبار أن النظام السويسري يقوم على 26 نظام محلي مختلف على مستوى كل ولاية تشكل النظام المحلي السويسري. بشكل عام، فأن البلديات تتمتع بقدر كبير من الاستقلال الذاتي، وقد تمكنت من الحفاظ على استقلاليتها طوال 150 عام مضت،

تتسم العلاقات بين المستويات المختلفة في التجربة الفيدرالية السويسرية، تقليديا، الاتحادية متروك للولايات والبلديات، حيث تعمل الكانتونات تعمل كوسيط بين الاتحاد الفيدرالي والبلديات، إن بوضع قوي للولايات/ الكانتونات، فالاتحاد الفيدرالي ليس لديه نفوذا مباشرا في مجالات اختصاص الولايات، وعليه فإن تنفيذ السياسات التدخل المباشر للاتحاد في الشؤون المحلية، وحتى بمجرد الاتصال المباشر بين الاتحاد الفيدرالي والبلديات أمر استثنائي الحدوث تعتمد صياغة السياسات العامة وتنفيذها في الفيدرالية السويسرية اعتمادا كبيرا على التعاون بين المستويات الثلاثة، ولذلك تسمى هذه التجربة الفريدة-co operative federalism

2.3.3. عدد البلديات وحجمها:

عدد البلدات في سويسرا حاليا، هو 2896 ، ووفقا للاستقلالية في نظام البلديات، فإن للتجمعات السكنية الحق في إنشاء البلديات، أو الاندماج مع بعضها، أو أن تبقى مستقلة. وبمقارنة البلديات السويسرية بغيرها عالميا، فهي تتسم بصغر الحجم، إذا أن نصفها تقل عن 840 نسمة، وحوالي 73 ٪ منها أقل من 2000 نسمة،

3.3.3. النظام المالي:

تتمتع البلديات السويسرية باستقلالية في إدارة ومراقبة الموارد المالية المحلية، ولها صلاحية تحديد معدل الضريبة المحلية على الدخل والممتلكات، والتي تعادل أكثر من ثلث مجموع الضرائب التي يدفعها المواطنون، وبلغة المالية فإن البلديات تبدو لاعبا متساويا مع المستوى الفيدرالي والكانتوني، ففي مجمل نفقات الدولة في سويسرا، فإن مساهمة البلديات 30 ٪،40 ٪ للكانتونات، وبنسبة 30 ٪ للاتحاد (وزارة الحكم المحلي،2010،ص15).

4.3.3. العلاقات البينية:

إن العلاقة بين المستويات الثلاثة للدولة تسمى co-operative federalism مع الوقت أدى هذا النظام إلى تراجع مستوى استقلالية البلديات، وقد نجم هذا من فرض قيود من المستويات السياسية العليا في منتصف التسعينات، بعد محاولات غير ناجحة تماما للفصل بين المهام على مستوى الولايات والبلديات، بدأت غالبية الولايات تعيد النظر في النظام القائم، أي التعاون مع السلطات البلدية، وذلك بسبب الدور المتزايد الذي تقوم به المستويات السياسية العليا، وذلك لتحديد الأدوار بشكل أوضح بين الولايات والبلديات فقد اعتبر أن تدفق الموارد المالية بين هذين المستويين يفتقر للشفافية والفاعلية، من هنا طرح مبدأ التكافؤ المالي حيث يهدف لإعادة توزيع المهام والموارد بشكل أكثر نجاعة (وزارة الحكم المحلي،2010،ص16).

4.معوقات أداء الادارة المحلية بالجزائر:

وتتمثل في:

اولا: المشاكل المالية

حيث ان معظم الهيئات المحلية في الجزائر تعتمد على الدعم المركزي مما يعني فقدانها بعض استقلالها المنصوص عليه قانونا في نظم الادارة المحلية، كما ان هذا النظام يولد ضغوطات رقابية صارمة مطبقة من طرف الأجهزة المركزية (يوسفي،2010،ص 38)، مما أدى إلى الارتباط الوثيق بالأجهزة المركزية التي توجهها كيفما اتجهت إرادتها من خلال ممثليها في الإدارة المحلية وهذه الضغوط الرقابية تعتبر من أهم أسباب أزمة الإدارة المحلية بالجزائر(غانم، 2002) وتشير الاحصائيات الى وجود بلديات عاجزة كما يبينه الجدول التالي:

الجدول رقم (01): تطور عدد البلديات العاجزة في الجزائر للفترة(2008-2015)

السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
عدد البلديات العاجزة	791	417	14	0	0	0	0	0
نسبة البلديات	%51	%27	%1	%0	%0	%0	%0	0

المصدر: وزارة الداخلية والجماعات الاقليمية وتهيئة الاقليم.

يتبين من الجدول التناقص التدريجي للعجز ابتداء من 2008 ، مع انخفاض جد معتبر سنة 2009 (417 بلدية عاجزة) تقريبا منعدم سنة 2010 (14 بلدية عاجزة) لينعدم ابتداء من سنة 2012 قراءة الأرقام تبين المجهود المبذول من طرف السلطات الجزائرية في التكفل بمسألة العجز حسب الخطاب الرسمي للحكومة، غير أن العجز لا يزال قائما في معظم البلديات حيث لا تعبر الأرقام عن الواقع نظرا لحجبها العجز من خلال عملياتها الحسابية (jeux d'écriture comptable) ، حيث عمدت الوزارة الوصية الى ما يلي:

- تغيير صيغة معادلة التوزيع التساوي، الأمر الذي أدى إلى توجيه الإعانات إلى البلديات الأكثر حاجة.

- تقديم الإعانات للبلديات قبل اختتام ميزانياتها السنوية، حيث تقدم الميزانيات الأولية متوازنة(تغطي غالبا فترة معينة من السنة)، غير مشروع الميزانية الإضافية يقدم عاجزا لتقوم مصالح وزارة الداخلية بمنح الإعانات لتغطية العجز قبل حدوثه وبالتالي يعرض مشروع الميزانية الإضافية المتوازنة على المجلس الشعبي البلدي للمصادقة عليه، كما تقدم الإعانات أحيانا بعد ذلك عن طريق التراخيص الخاصة، لتظهر في الختام الحسابات الإدارية متوازنة (دوبابي وبراهيمي، 2017، ص132)

ثانيا: المشاكل الفنية

حيث تعاني معظم الدول العربية بما فيها الجزائر من خلل هيكلي في بنية الهيئات المحلية فهناك قضايا متعددة تتعلق باليد العاملة من حيث ادائها وتدريبها، فنقص الخبرات الفنية وانخفاض مستوى كفاءة

موظفي الادارة المحلية اضافة الى قلة عدد المهندسين والمتخصصين والعاملين في المؤسسات المحلية والبلدية تعتبر من المشاكل التقليدية التي تواجهها الادارة المحلية ولازالت الى جانب هذا تعاني البلديات والهيئات المحلية خاصة في الوطن العربي من غياب شبه تام لعنصر المشاركة الشعبية واسباب هذا الغياب عديدة اهمها ما يعود الى انفراد النخب الحاكمة بإدارة الشؤون العامة التي تخص المجتمعات المحلية وتمس حياتها مسا مباشرا ففي الجزائر مثلا وبالرغم من النص القانوني في كل من قانون البلدية وقانون الولاية في المادتين 19 و17 على التوالي على الرقابة الشعبية وعلنية الجلسات إلا أن جلسات المجالس المحلية تتم بعيدا عن أية مشاركة شعبية ولا يحضرها إلا القليل مما يفقد تلك النصوص قيمتها، اضافة الى ان قصور الخدمات البلدية ادى الى تذمر المواطنين وفقدانهم الثقة في هذه الأجهزة مما ادى الى عزوف الكثيرين عن المشاركة في عضوية هذه المجالس والاسهام في نشاطاتها (يوسفي، 2010،ص 38)

ثالثا: النمو السكاني

حيث ينتج من التحضر السريع والهجرة المتزايدة من الريف الى المدينة بتعدد اسبابها ودوافعها، مما يتسبب في ظهور العديد من المشاكل والظواهر السلبية التي تستدعي مواجهتها وايجاد الحلول لها من قبل الجماعات المحلية، مع تدني مستوى الخدمات بسبب زيادة الضغط عليها، وازدحمت الشوارع ووسائل المواصلات واكتظت مدارس التعليم وكذلك الحال بالنسبة للمستشفيات والمرافق الصحية إضافة الى ازدياد نسب البطالة والجريمة وبروز ظاهرة البيوت القصديرية التي تحيط بها المراكز الحضرية، والمتمثلة في السكن العشوائي او الفوضوي حول المدن الكبرى.

رابعا: المشاكل الادارية

والمتمثلة في غموض القوانين والتشريعات المرتبطة بالعلاقة بين المركز والهيئات المحلية كالولاية والبلدية، حيث يتبين من خلال قوانين الادارة المحلية(قانون البلدية وقانون الولاية) مدى اتساع اختصاصات البلدية الجزائرية ومدى تدخلها في كل الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، الا أن هذه الاختصاصات مقيدة الى حد كبير بتدخل سلطة الرقابة،

اضافة الى مشاكل ادارية اخرى تواجهها المحليات اهمها:

- ✓ الشكوى من الروتين الحكومي الذي يعرقل أعمال الإدارة المحلية، وتعدد الإجراءات الحكومية.
- ✓ فقدان التنسيق بين أعمال الهيئة المحلية وفروعها.
- ✓ ضعف أجهزة المتابعة والرقابة والتدقيق.
- ✓ ضعف الجهاز التنفيذي للهيئات المحلية، وعدم تفهمها للواقع والظروف المحلية.
- ✓ انتشار المحاباة والمحسوبية في تعيين موظفي الهيئات المحلية، مما يؤثر على كفاءة العاملين عليها،(يوسفي، 2010،ص 40)

خامسا: تفشي الفساد بين المنتخبين المحليين

ادى ارتفاع احتياطي الصرف بسبب ارتفاع اسعار البترول الذي يمثل المصدر الأساسي لمداخيل الجزائر الى تحول الجزائر الى ورشة كبيرة وبالتالي تمتع البلديات والولايات بسيولة مالية جيدة،و بفعل الدور المحوري الذي تلعبه الهيئات المحلية في عملية التنمية اصبح المنتخبون المحليون الذين يمثلون جزءا مهما من سير الجماعات المحلية عرضة للقيام بمختلف مظاهر الفساد وممارساته وهو ما انعكس على ادائها لمهمتها التنموية بصفة جيدة، ففي العهدة الانتخابية الممتدة بين(2002-2007)تم تسجيل عدد هائل للمنتخبين المدانين من قبل العدالة فضلا عن الأزمات الداخلية التي عطلت بعض المجالس وكذا تسجيل عجز مالي بأغلب بلديات الوطن، كما وصلت مديونية البلديات الى غاية 2007 ما يقارب116 مليار دينار الى جانب تسجيل 368 استقالة على مستوى المجالس البلدية 73 منها تخص رؤساء البلدية بسبب الضغوط واستقالة 110 منتخبا بالمجالس الشعبية الولائية كما بلغت حالات سحب الثقة 101 حالة، بينما حققت المتابعات القضائية رقما قياسيا حيث توبع قضائيا 1648 منتخب محلي ادين منهم900 منتخب بأحكام متفاوتة تراوحت بين الحبس والحبس مع وقف التنفيذ في حين لم يتم الفصل في قضايا 500 منتخب، وبقي قيد التحقيق148 منتخب، كما يوجد 423 موظف بينهم16 امين عام للبلدية متابعين بسبب التجاوزات المتعلقة بنهب العقار او التزوير واستعمال المزور او تبديد الأموال العمومية ومخالفة قانون الصفقات العمومية، وبلغ حجم الأموال المنهوبة في العهدة(2002-2007) اكثر من348 مليار سنتيم، وبالنسبة للعهدة الانتخابية(2002-2007)فقد تم توقيف206 عضو من المجالس البلدية اعيد ادماج 49 عضو منهم واقصاء 23 عضوا ادينو جزائيا (خروفي، 2012،ص102)

سادسا: معوقات متعلقة بانتشار تكنلوجيا الاعلام والاتصال

من اجل ترشيد الخدمة العمومية تم اطلاق مشروع الجزائر الالكترونية(2013) الا ان هذا المشروع صادف العديد من العراقيل ادت الى تمديد هذا المشروع خمس سنوات اخرى لغاية2018 وتتمثل اهم المعوقات في:

- ✓ تعقيد الاجراءات الادارية وافتقار التشريعات واللوائح المنظمة لبرامج الادارة الالكترونية،(المير،2007،ص41)
- ✓ قلة وعي الجمهور بالميزات المتوقعة من تطبيق مشروع الحكومة الالكترونية،(بن العنزي،2006)
- ✓ قلة عدد الموظفين الملمين بالمهارات الأساسية لاستخدامات الحاسبات الآلية وشبكة الأنترنت،(المير،2007،ص41)

سابعا: معوقات مختلفة

اضافة الى ما سبق توجد مجموعة من المعوقات تتمثل في:

- ✓ غياب المخطط الهيكلي العام، وعدم وضوح السياسات العامة للإدارة المحلية، مما أنتج إزدواجية وتضاربا بين المسؤوليات أديا إلى تكبيل الجهاز الإداري،
- ✓ تضخم حجم العمالة في الوحدات المحلية وانخفاض مستوى أدائها، ومن شأن هذا أن يعقد الإجراءات الإدارية، و يضعف التواصل مع المواطنين، بالإضافة إلى كونه يعد هدرا لموارد الدولة،
- ✓ عدم المساواة و تكافؤ الفرص الناتج عن المحسوبية و الوساطة، و عدم وضع المواطن في صلب اهتمام الإدارة،
- ✓ ضعف التدريب الإداري و عدم انتظامه،
- ✓ تسييس موظفي الجهاز الإداري المحلي، الأمر الذي أدى إلى ضعف اهتماماتهم بتنمية قدراتهم ومعارفهم الإدارية،
- ✓ الإعتماد على الحلول المعدة مسبقا، وتقبل كل ما هو جديد دون مراجعة ودون اعتبار الإختلاف في الظروف والبيئة الثقافية والإجتماعية والسياسية والإقتصادية،
- ✓ بطء حركة القوانين والتشريعات، وغياب المعايير العلمية مقارنة بالتغيرات والتطورات المجتمعية والعالمية والإدارية،
- ✓ عدم القدرة على تغيير السلوك والقيم السلبية نتيجة وجود قوى تقاوم التغيير، الأمر الذي أدى إلى شيوع الفساد في الوسط الإداري المحلي، وغلبة المصالح الشخصية على المصالح العامة و ضعف الرقابة الإدارية،
- ✓ إخفاء حقيقة الإخفاقات وعدم الإعتراف بالمشكلات أمام الرأي العام، و هذا الإخفاء يعتبر عاملا سلبيا في وجه برامج و خطط و إستراتيجيات محاربة الفساد،
- ✓ إنتشار المظاهر السلبية في المؤسسات الإدارية المحلية، نتيجة إنحسار المد القيمي الأخلاقي وتحلل العاملين فيها من القيم المهنية والأخلاق الوظيفية التي توجه سلوكهم وتحكم قراراتهم وترشد تصرفاتهم الرسمية وغير الرسمية،
- ✓ التهرب من المسؤولية، وانتشار أساليب الإتكال ، والتهرب من الواجبات لإعتقادهم بأنهم يعملون وغيرهم يجني الثمار، وهذا ما يؤدي إلى إنعدام روح المبادرة و الإبتكار،
- ✓ غياب الرقابة الفعالة في الإدارة المحلية الجزائرية أدى إلى تفشي الظواهر السلبية للبيروقراطية كالفساد الإداري، والرشوة، والمحسوبية، والوصولية، والتحايل على القوانين، والغيابات غير الشرعية، وإحتقار العمل كقيمة حضارية،
- ✓ تجاهل دور المجالس الشعبية المحلية في حل قضايا أساسية مثل البطالة، وتنظيم الأسرة، ومحو الأمية، وحماية البيئة (طاشمة، 2008،ص 10)

5. اطار مقترح لتطوير الادارة المحلية بالجزائر:

بناء على تحليل التجارب السابقة يمكننا اقتراح استراتيجية لتطوير الادارة المحلية نفصلها فيما يلي:

اولا: تفعيل مبادئ الحوكمة على المستوى المحلي

ويتمثل ذلك بإتباع الخطوات التالية:

1- تكريس الشفافية في تسيير الجماعات المحلية:

ويتم ذلك باتخاذ التدابير التي تسهل وصول المعلومات المتعلقة بتسيير الشؤون المحلية للمواطن وتسمح له بالاطلاع على كيفية اتخاذ القرار على مستوى البلدية والولاية مع اغتنام الفرصة للتوجه نحو حوكمة محلية الكترونية على غرار ما قامت به امارة دبي حيث تم بناء شبكة المعلومات الحكومية التي تربط جميع الدوائر الحكومية في دبي، وكذلك توحيد انظمة العمل المشتركة لجميع تلك الدوائر، ثم تقديم كافة الخدمات الممكن تنفيذها عبر الأنترنت باللغة العربية واللغة الإنجليزية وهذه نقطة هامة فعلا أن يتم استخدام اللغة العربية لتيسير تقديم الخدمات للمتعاملين مع تلك الشبكة من العرب والذين قد لا يجيدون غير العربية (الباز، 2003)

2- تأمين مشاركة المواطن المحلي في اتخاذ القرار:

وذلك بالزام المنتخبين المحليين بالرجوع الى الجمعيات الأهلية لكونها قناة تمثيلية دائمة للمواطن (خروفي،2012،ص150) كما يجب غرس روح المشاركة لدى المواطن المحلي واعادة بناء ثقته مع الادارة بمراجعة آليات الاتصال بينهما وفتح فضاءات تمكن المواطن من الادلاء بآرائه وحضور مداولات المجالس البلدية والولائية في ظل منظومة قانونية تحميه من تعسف الادارة ولا يكون ذلك الا بتوفر اسس الديمقراطية من حرية التعبير وابداء الرأي واستقلال وسائل الاعلام، وهذا ضمانا لإيصال صوته دون وسائط قد تحرف مطالبه حسب مصالحها كالأحزاب السياسية (خروفي، 2014)

3- تطوير وسائل المساءلة دون اعاقة التسيير الجيد محليا:

ان مساءلة الهيئات المحلية يجب ان لا يكون بالتشدد في مراقبتها وتقليص صلاحياتها مما يعيق من حسن ادائها لمهامها، وفي هذا الاطار يمكن الاعتماد على تقارير الأداء وهي عبارة عن استبيانات تقدم للمواطنين للإدلاء بآرائهم حول نوعية وكفاءة ومستوى اداء مختلف اجهزة الدولة كالبلديات والولايات وتتناول ايضا فساد المنتخبين المحليين ويمكن نشر نتائجها الكمية التي تعكس رضا المواطن المحلي عن الخدمات العمومية،(خروفي،2012،ص150)

4- تحديث منظومة الموارد البشرية:

وذلك باعتماد أنظمة شفافة في التوظيف و الترقية و التقاعد و الانتخاب مع تخصيص أجور محترمة و حوافز مادية للموظفين في مناصب حساسة كالمنتخبين المحليين مع إخضاعهم لبرامج تكوينية نوعية و دورية لرفع مستوى تأهيلهم و قدرتهم على تسيير الجماعات المحلية ،(خروفي،2012،ص151)

ثانيا: على مستوى الاصلاح المالي

ويتم ذلك بمراجعة منظومة المالية المحلية بحيث تكون للجماعات المحلية نظام جباية مخصص ومنفصل عن النظام الجبائي للدولة تخصص إيراداته وتوزع بحصص معينة بين الولاية والبلدية والصندوق المشترك للجماعات المحلية، اضافة الى تفويض بعض الصلاحيات للسلطات المحلية إقحام البلديات ومسئوليها في تحديد الوعاء الضريبي وتوسيعه حسب الأنشطة الاقتصادية المتوفرة لديها، وكذا في عملية جمع الضرائب المحلية، وتقوية مسؤولية السلطات المحلية عن طريق ترك بعض الحرية في تحديد معدلات الاقتطاع بين مجال مضبوط ومحدد قانونا (بن شعيب وشريف، 2012،ص170) وكذلك اصلاح مداخيل الأملاك وتثمينها من خلال تحديدها بدقة والتحكم في تسييرها(يوسفي،2010،ص40).

ثالثا: اجراء اصلاحات ادارية

وذلك بتجميع البلديات من 1541 الى 900 بلدية مما يقلل من نفقات التسيير،وقد سارت جل دول أوربا نحو التخفيف لا الزيادة بعد الإصلاحات التي شهدتها(بن شعيب وشريف، 2012،ص170) كما يمكن الاشارة الى تجربة جنوب افريقيا بتقليصها عدد البلديات من843 الى310 بلدية (يوسفي،2010، ص 42)

وكإجراء لتقريب الإدارة من المواطن يمكن فتح ملحقات إدارية بالمناطق شبه المعزولة للتخفيف على مقرات البلدية من الاكتظاظ على اعتبار أن هذه الأخيرة تنحصر مهمتها في استخراج وثائق الحالة المدنية فقط، كما أن عملية إنشاء هذه المقرات لا يكلف قدر ما يكلفه إنشاء بلدية بكل تجهيزاتها وموظفيها(بن شعيب وشريف، 2012،ص170)

رابعا: الاصلاحات على مستوى المنظومة القضائية

وذلك بالعمل على استقلاليته عن السلطة التنفيذية وعن اصحاب المال ووسائل الاعلام،وتكوين قضاة متخصصين في مكافحة الفساد يكونون على دراية بالتطور المستمر لأشكال الفساد دون اغفال وضع معايير شفافة ونزيهة للاختيارات والتعيينات والانتقالات في سلك القضاء،(خروفي،2012،ص149).

خامسا: الاصلاحات على المستوى الاجتماعي

تتمثل في:

- ✓ تعبئة الجماعات في حقل التنمية المحلية وخلق الوعي المحلي بحث المواطنين على المشاركة والتعريف بمشاكل الجماعات المحلية،
- ✓ تفعيل العمل البلدي على مستوى اصغر وتعميم مفهوم لجان الأحياء،
- ✓ تشجيع المواطنين على البقاء في المناطق الريفية بهدف تعزيز التنمية الفلاحية والحيوانية، (يوسفي،2010،ص45).

- ✓ تقوية المجتمع المدني من حيث تكوينه وعلاقته مع الحكومة باشراك الجمعيات الأهلية في اتخاذ القرارات، مع وضع ترتيبات لازمة لحمايتها من الاختراق الأجنبي من جهة ومن جهة اخرى حثها على القيام بالتمويل الذاتي، (خروفي، ص146)
- ✓ صياغة مناهج دراسية تحفز الشباب للمشاركة في العمل الجمعوي بهدف التقليل من ظاهرة الاغتراب لديهم خاصة المثقفين المتمتعين بمستوى تعليمي جيد وصفات قيادية، (خروفي، ص147)

سادسا: تفعيل استراتيجية الجزائر الالكترونية

تعتمد استراتيجية الجزائر الالكترونية على صناعة المضامين وتطبيق استخدامات التكنولوجيا الحديثة في حياة المواطن الجزائري ولعل اهم خطوة ما تم تسطيره من مشروع يهدف الى عصرنة وثائق الهوية والحالة المدنية في إطار استراتيجية تحسين فعالية أداء الإدارة، حيث تم اطلاق نموذج لشهادة ميلاد خاصة وعملية تصوير سجلات الحالة المدنية بواسطة السكانير على مستوى عدد من البلديات النموذجية وتركز اتجاهات أخرى على أن نجاح مشروع الحكومة الالكترونية مرهون بوجود المواطن الالكتروني الذي بحوزته جهاز كمبيوتر ، وبإمكانه النفاذ إلى الشبكة المعلوماتية بالسرعة الفائقة ،وبأسعار معقولة، وهو ما يتطلب تطوير المنشآت القاعدية الالكترونية، تزامنا والتنفيذ التدريجي لمشروع التحول الإلكتروني خلال الخمسة سنوات القادمة (عاشور،2010،ص167)

6.الخاتمة:

تبين لنا من الدراسة انه لا يمكن لأجهزة الإدارة المحلية ان تؤدي دورها كاملا وهي فاقدة لاستقلاليتها عن السلطات المركزية ومقيدة بتشريعات وأنظمة معيقة لحريتها، وبالنسبة للجزائر فقد حاولت إرساء مبدأ اللامركزية و يتضح هذا جليا من خلال الصلاحيات الواسعة التي أوكلت للجماعات المحلية عبر الإصلاحات المستمرة وقد مست هذه الإصلاحات الجماعات المحلية كهيئة لا مركزية أسندت لها مهمة إدارة المرافق المحلية للنهوض بمشاريع التنمية على المستوى المحلي.

كما تبين من دراسة تجارب بعض الدول اختلاف التنظيمات البلدية من حيث مستويات نظم الإدارة المحلية، حيث يتضمن بعضها مستوى واحدا يتمثل في البلديات واخرى تطبق مستويين فحسب هما المحافظات والكوميونات (البلديات).

كما يقل عدد البلديات أو يكثر بحسب المساحة الجغرافية وعدد السكان والتنظيم الإداري.

ورغم أن للظروف الطبيعية والسياسية والسكانية أثرها في اختلاف تنظيم البلديات من دولة إلى أخرى، إلا أن هذا لا يمنع من محاولة وضع بعض المقترحات نوجزها فيما يلي:

- ❖ تحديد المركز القانوني للأمين العام للبلدية بما يسمح بأداء دور فعال في إدارة التنمية المحلية،
- ❖ تكريس مبدأ الفصل بين السلطات على المستوى البلدية بين سلطة الوصاية والمجلس المنتخب بدعم وتفعيل الرقابة القضائية،

- ❖ تحسين مستوى الإداريين على مستوى الجماعات المحلية ورفع مهاراتهم وكفاءاتهم عن طريق تنظيم فترات التربص والتكوين المستمر،
- ❖ ضرورة الدقة في النصوص القانونية المؤطرة للتقسيم الإداري، ويجب أن تكون قائمة على دراسات دقيقة ومبني على الجانب التنموي،
- ❖ ضرورة التقليل من الرقابة الإدارية والمالية وزيادة الرقابة القضائية كسبيل لضمان استقلالية الجماعات المحلية،

7. المراجع:

- بلال خروفي، الحوكمة المحلية ودورها في مكافحة الفساد في المجالس المحلية: دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية(غير منشورة)،جامعة قاصدي مرباح،2011-2012،ص29.
- بلال خروفي، الفساد في المجالس المنتخبة كعقبة في وجه التنمية المحلية بالجزائر، المجلة الافريقية للعلوم السياسية، افريل 2014،متاح على الموقع: http://176.32.230.18/bchaib.net/mas/index.php7 تاريخ الزيارة 20 افريل 2019.
- محمد الصغير بعلي، القانون الاداري، دار العلوم للنشروالتوزيع،عنابة،2002،ص15.
- وزارة الحكم المحلي، عرض وتحليل لثلاث نظم حكم محلي،فلسطين،2010،ص15.
- ايمن عودة المعاني، الادارة المحلية،ط1،داروائل للنشر،الأردن،2010،ص18.
- ايهاب خميس احمد المير، متطلبات تنمية الموارد البشرية لتطبيق الادارة الالكترونية دراسة تطبيقية على العاملين بالادارة العامة لوزارة الداخلية في مملكة البحرين، مذكرة ماجستير في العلوم الادارية (غير منشورة)،جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية،السعودية،2007،ص41.
- بسمة عولمي، تشخيص نظام الادارة المحلية والمالية المحلية في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا،عدد4،جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، جوان 2006،ص258.
- سعيد بن العنزي، معوقات الادارة الالكترونية، مقال منشور على الموقع: http://dr-saud-a.com/vb/showthread.phpC/ تاريخ الزيارة22افريل2019.
- عبد الرزاق ابراهيم الشيخلي، الادارة المحلية: دراسة مقارنة،ط1،دار المسيرة للنشر والتوزيع،الأردن،2001،ص20.
- علي السيد الباز، الحكومة الإلكترونية والإدارة المحلية، المؤتمر العلمي الاول حول الجوانب القانونية والأمنية للعمليات الإلكترونية، أكاديمية شرطة دبي: مركز البحوث والدراسات،ايام26-27-28افريل2003،
- علي خطار شطناوي، الادارة المحلية،ط1،داروائل للنشر،الأردن،2002،ص97.
- عمار عوابدي، القانون الاداري، الجزء الأول ،ط1،ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون،الجزائر،2002،ص323.
- غانم عبد الغني، العلاقة بين الإدارة المركزية والإدارة المحلية في الجزائر، ورقة مقدمة لندوة العلاقة بين الإدارة المركزية والإدارة المحلية، المعهد
- محمد علي الخلايلة، الادارة المحلية وتطبيقاتها في كل من الأردن وبريطانيا وفرنسا ومصر(دراسة تحليلية مقارنة)،ط1،دار الثقافة للنشر والتوزيع،2009،ص51.
- محمد نصر مهنا، بعض مظاهر التجربة السعودية في الادارة المحلية: دراسة تحليلية، المؤتمر العربي الثاني حول: الادارة المحلية، المنظمة العربية للتنمية الادارية،القاهرة،مصر،يومي3-5ماي 2004، ص8.
- نصر الدين بن شعيب، مصطفى شريف، مجلة الباحث،عدد10، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة،2012،ص163.
- نور الدين يوسفي، الجباية المحلية ودورها في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر، دراسة تقييمية للفترة(2000-2008) مع دراسة حالة البويرة، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية،(غير منشورة)، جامعة امحمد بوقرة،بومرداس،2009-2010،ص38.

- Nassira Dobaby, Boutaleb Brahmi,Le problème de la faiblesse des ressources financières des communes, une étude de cas des communes de l'Etat de Guelma, Revue du Lareiid N°04, Université de Tlemcen,JUIN 2017, p132.

- بومدين طاشمة، الحكم الراشد ومشكلة بناء قدرات الإدارة المحلية في الجزائر، الملتقى الوطني حول :التحولات السياسية إشكالية التنمية في الجزائر: واقع وتحديات، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، يومي 16 – 17 ديسمبر 2008،ص ص9-10

- عبد الكريم عاشور، دور الادارة الالكترونية في ترشيد الخدمة العمومية في الولايات المتحدة الأمريكية والجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية،(غير منشورة)،جامعة منتوري، قسنطينة، 2009-2010،ص167.